التسامح»، كما ورد على لسان وزير المستعمرات البريطاني، في حزيران (يونيو) ١٩٢٢، وهو يوجز نتائج مباحثاته مع الوفد الفلسطيني الذي زار لندن، في ذلك العام[٢٨]. وكما تكرر في وثائق بريطانية أخرى عديدة، بعد ذلك.

وإذن فإن بريطانيا لم تكن تناقش مسألة حق اليهود في الهجرة كمبدأ، فهو من وجهة نظرها حق أوجبه التزامها بالمشروع الصهيوني ثم صار تنفيذه واحداً من واجباتها طبقاً لنصوص صك الانتداب الذي أبرمته عصبة الأمم، في العام ١٩٢٢. والقيد الوحيد الذي وضعته السلطات البريطانية، هو ربط وتيرة الهجرة بمقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين الجدد وهو قيد نص عليه أيضاً صك الانتداب. أما تقدير توافر هذه المقدرة، من عدمه، فقد ظل في كل الأحوال، حقاً من حقوق الادارة البريطانية، التي اعتادت ألا تأخذ بما عرضه الجانب العربي من تقديرات، في هذا الشأن. والحقيقة أن هذه السلطات، المتأثرة بالتزامها السياسي، قبل أي شيء آخر، تجاه الوطن القومي اليهودي، كانت تجد، دائماً، أسباباً اقتصادية تسمح باستمرار الهجرة. وكانت، بالتعاون مع الوكالة اليهودية، تبتكر الوسائل التي تظهرها بمظهر الملتزم بهذا القيد. وعلى ضوء ذلك، توجب على المهاجر اليهودي، أن يكون حائزاً على رأسمال يتراوح، حسب الفئات، بين ٢٥٠ و١٠٠٠ جنيه فلسطيني، أو أن تتعهد مؤسسة عمل بتوفير فرصة عمل له منذ وصوله أو ان تتعهد مؤسسة، خيرية أو دينية أو تعليمية، بإعالته، أو أن يكون صاحب مهنة، من المهن التي تحتاجها البلاد. وقد تركز جانب من الرفض العربي للهجرة، باستمرار، على التبسط في شرح حالة البلاد الاقتصادية، والبرهنة على أنها لا تسمح باستيعاب وافدين جدد. كما تركز على أن الوافدين الجدد بما يستحوذون عليه، من فرص العمل المتاحة، يدفعون الأيدي العاملة العربية، في الصناعة والزراعة، إلى البطالة. بينما اعتمدت السياسة البريطانية نهج التقليل من أهمية الحجج العربية، بهذا الصدد، والادعاء بأن الخطر الذي يتحدث عنه العرب، غير موجود أو مبالغ فيه.

يضاف إلى هذه الهجرة التي كانت تتم بحماية القانون وبتسهيل من السلطات، ذلك النوع من الهجرة الذي تم، ضد شرعية القوانين ذاتها. والتي كانت، هي الأخرى، موضوع شكوى شديدة من العرب؛ حيث كان يجري تحت بصر السلطات، وبغض نظر شديد من قبلها، في أغلب الأحوال، تهريب مهاجرين يهود، عَبْر الحدود والموانىء، أو إدخالهم بصفة سياح، ثم إبقاؤهم في البلاد، بوسائل شتى.

وقد وصف تقرير لجنة «شو» البرلمانية، التي جاءت للتحقيق في الأوضاع عام ١٩٣٠، الشعور السائد بأنه «يستند على خوف العرب المزدوج بأنهم سيحرمون من وسائل معيشتهم، ويسيطر عليهم اليهود سياسياً بسبب المهاجرة وشراء الأراضي».وبيَّن «أن المهاجرين الذين قدموا إلى البلاد، كانوا أكثر مما تستطيع البلاد استيعابه. وهناك بيِّنة لانزاع فيها، بأن المراجع اليهودية انحرفت، فيما يتعلق بالمهاجرة، انحرافاً خطيراً عن المبدأ الذي قبلت به الجمعية الصهيونية، سنة ١٩٢٢، القائل بوجوب تنظيم المهاجرة،